

مِثْرُ الْحَبِيبِ

عَلَى حَقِّهِ وَالْحَقِّ

لابام عصر الحديث الكبير شيخ محمد انور شاه لكشميري الهندي

ولد ١٢٩٢ وتوفي ١٣٥٢ هـ

رحمه الله تعالى

إخراج وتوزيع

أدارة القرآن وعلوم الاسلاميه

١٣٧/ دي كرامه است ليد كرامه

الناشر

المجاسيل العلمی

كراتشي

جميع حقوق الطبع محفوظة

من منشورات المجلس العلمي [٤١]

مجموعة رسائل الكشميري

الطبعة الأولى ١٩٩٦م - ١٤١٦هـ

الطبعة الثانية ٢٠٠٤م - ١٤٢٤هـ

من منشورات المجلس العلمي [٢٧]

ضرب الخاتم لحدوث العالم

الطبعة الأولى ١٩٣٥م ١٣٥٤هـ

الطبعة الثانية ١٩٩٦م ١٤١٦هـ

الطبعة الثالثة ٢٠٠٤م ١٤٢٤هـ

MAJLIS ILMI:

P. o. BOX: 1 JOHANNESBURG, SOUTH AFRICA

P. O. SIMLAK, DISTRICT VALSAD, GUJRAT, INDIA.

MAJLIS ILMI KARACHI

الإخراج والطباعة والتوزيع

إدارة القرآن والعلوم الإسلامية

٤٢٧/د كارڈن ایسٹ کرائچی ٥ - پاکستان

الهاتف: ٧٢١٦٤٨٨ فاكس: ٧٢٢٣١٨٨ - ٧٢٢٢١١٠٠٩

ويطلب أيضاً من:

المكتبة الإمدادية باب العمرة مكة المكرمة - السعودية

مكتبة الإيمان السماوية، المدينة المنورة - السعودية

مكتبة الرشيد الرياض - السعودية

إدارة إسماعيليات انار كلي لاهور - باكستان

بسم الله الرحمن الرحيم

سبحان الذى تعطف بالعز، وقال به وله العظمة والكبرياء، كتب على كل شيء غيره حكم الدثور والفناء، واستأثر لنفسه بالقدم والبقاء، سبحانه ما أعظم شأنه وأكبر سلطانه، وأثار برهانه، وإن كان وراء الورا، والصلاة والسلام على سيد المرسلين، وخاتم الأنبياء، محمد صلى الله عليه وعلى آله وسلم، وعلى آله وأصحابه، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم اللقاء.

أما بعد: فهذه أبيات لى فى إثبات الواجب تعالى شأنه، وقدم أسمائه وشؤونه، وحدوث ما سواه من كتم العدم من عالم الإمكان، وما فى غضونه وغصونه، ورفع الفاعل الإلهي، وخفض التفاعل الطبيعي وتوحيه المادة، واللواحق للمادية، ودحض المعدات، والأسباب العادية، وتوجيه الأذهان والأذان إلى مسبب الأسباب، ومالك الرقاب ذوقاً، ووجداناً، ودليلاً، وبرهاناً، وعلماً، وعرفاناً، وبصيرة، وإيقاناً، بقدر قدرها من عني بهذه المسائل، ورمي إلى مفاز الأفكار والخيال، لم أتفرغ لإيضاحها وشرحها.

ولم أر أيضاً رأى إعدامها وطرحها، فأفرغتها معرفة كذلك فى قالب الطبع انكالا على صرامة الرأى، وسلامة الطبع من الناظر الدارى، والذكي الوارى، والقارئ القارى، وسميتها "ضرب الخاتم على حدوث العالم".

وكلما ذكرت فى الجواشى رقم الصفحة، ولم أذكر الكتاب، فهو من الأسفار، فليراجع إليها، وقد كان ذلك ١٣٣٥ هـ.

وأنا العيد الأحقر

محمد أنور الكشميري عفا الله عنه

بسم الله الرحمن الرحيم
حامداً ومصلياً ومسلماً

تعالى الذى كان ولم يك ما سوى
وسلسلة الأسباب سلسلة هوت
مسبب أسباب^(١) ومالك ملكه
فسبجان من برهانه كل آية
كمسطرة قدر وكالسطر بعده
وطبع حروف الإسم من ضرب خاتم
وهذا رباط^(٢) ثم بعد وجودها
ضعاف وجوداً^(٣) فاستعانت^(٤) بغيرها^(٥)
ولا حسن^(٦) فى شتى بدون تواصل^(٧)
وإذ قدرت من يدها لانتهاها

وأول ما جلّى العماء بمصطفى
بها^(٨) ربطوا^(٩) شيئاً قشياً^(١٠) إلى المدى
فمن أخذ مهوى ومن أخذ هدى
وفى كل شأن منه شأن قد احتفى
وجود له من بعد^(١١) أن قدره جرى
بجملته إذ كان نقشاً كما اعتنى^(١٢)
كفرق وجود الشيء والشرط قد بدا
فصار شروطاً لعلية دعا
فأفرغ فى سبك التماسب^(١٣) عند ذا
فكان بسطح يختفى منه ما خفا^(١٤)

(١) وفي نسخة : ربطا بها.

(٢) أى : الناس.

(٣) تقرير دليلى ص ٢٥.

(٤) والسبب جيل دلى من فوقه كما ذكره فى "الناس".

(٥) إذ يلقى الإيجاد بالوجود. (ج ٢ ص ١٤٤ وج ٢ ص ١٤٥)

(٦) عنى.

(٧) هذا على أن التماسب عقلى، لا مجعول، فإن التماسب لا يقضى عن الوجود لشيء.

(٨) أسفار ج ١ ص ٩ وج ١٥ ص ١٠٨ وج ٢٨ ص ٨٦ وج ١ ص ٥٦.

(٩) وفي نسخة: فاستقلت.

(١٠) تقرير دليلى ص ١٠٣، ١٧١، ١٩٣.

(١١) أسفار ج ١ ص ٩ وج ١٥، وتبي ج ٢ ص ٩١.

(١٢) وفي نسخة: ملئت بيته.

(١٣) مكتوب هتقم فاقسم العلوم ص ١١.

(١٤) ظهور.

كشكوير كور الساعة اليوم مرة
ولكن نفس الأمر أن لقاعل^(١)
كذلك الاستعداد وضع تناسب^(٢)
وذلك طور أفعله ثم إنه
نصودف بعد الوضع نظم وستة^(٣)
يداخل طورا فيه نحو معالج
فذلك إعجاز وعرق لعادة
وقد قيل: إن المعجزات تقدم
يكاشف أيضا عن يد في ستارة
فعلته شيء ثم عليه لها
وما هي إلا نسبة مثل نسبة
فإن قيل: بين الروح في الطب والحجي
يقال إلى الحين استهاسوا ما دروا^(٤)
بيولوجيا أضحي كذلك محبطا
بأن يضرعوا ضدا يولد ضده
ولو رتب الشيء بقسب تناسب

(١) أى التناسب مجعول لا عقل هذا على التقدير الآخر.

(٢) العارف للوجدى ج ١ ص ٥٠٥، وح ١ ص ٥٠٩ وج ١ ص ١٢.

(٣) كل ما يلحق الشيء لا يلحقه إلا بواسطة وجود ذاته ج ١ ص ٧٦٠، وألا فهو عندهم أجزاف.

(٤) البارى جل اسمه يمدح الأشياء من نفسه، لا من قابل؛ لأنه الذى يخلق القابل، والمقيول، والمادة، والصورة
جسما (٣: ١٧٥)

(٥) وهو الوجه في التباس الحكمة أيضا بالصدقة، فإن الحكمة نفس فعله تعالى لا تظهر على حدة، فوقه الكليات في الغاية
أيضا؛ لما وقع في الفاعل.

(٦) الدنيا ج ٢ ص ٣٤٧-٣٥١.

(٧) ج ٤ ص ٣٢٧ الوجدى وتقرير ص ٣٩ وص ٤٨.

(٨) حاشية ج ٤ ص ١٠٨.

(٩) كما في العائرة من الحياة وبيولوجيا.

مجموع كون لا وحسبة كذا^(١)
ولا مستقل^(٢) باختيار لما جرى
وفي فعل طبع ذلك أوضح ما ترى
لأنفسها بل ذلك من فوق قد قضى^(٣)
لهذا الغاية القصوى وإن سابت مدى
تري عجباً ذا من الكتم لو بدلا^(٤)
نظام ومبهم في جمال قد انتهي
جميل بديع أم كما صودف انيري^(٥)
فظرفاً ترى والفعل من خارج أي
وفعل أخيراً مودع لا عن البنى
له عنه فعل وانفعمال كما يرى
وقبيله هيولانية عند من رعى
وصودف فعل ليس يختل في الرؤى
وعلة كل فوق كل قد استوى^(٦)

وليس التمام ثم حس يعمله
وليس يرى فيه أمانة^(٧) نفسه
ففي شغل كل وكل مستخر
ولا نفع فيما يدأبون لفعله
ولا بأس بالإخراج من مادة^(٨) قلت
فلإبداع بلوط وفي كل حية
ومن عديم الترتيب ثم تنازع^(٩)
ومن مادة شواء إخراج عالم
ولم يستحل^(١٠) شيء لضد نفسه
وفيهِ انفعمال ظن فعلا تطوراً^(١١)
وليس لشيء مفرد فيه نفسه
وما يتراعى فيه فهو مركب
وليس وجه الأمر أن غاب فاعل
وصودف معلول وعلة ظاهراً

(١) كما في دائرة الوجدى. (ج ١ ص ٥٠١)

(٢) خودمختارى.

(٣) تقرير دل پذیر ص ٧.

(٤) ذكره ابن رشد في الثالثة.

(٥) لا يوجد في الأركان العشرة للوجود في العروض العربى النقاء ساكنين، تمتست الضرورة إلى تخفيف هذه اللفظة.

(٦) من "الديباجة العامة لبائبل" ص ٦٦.

(٧) وفي نسخة: تخاصم.

(٨) الديباجة ص ٢٩٢.

(٩) ج ٢ ص ٩٠ ج ١ ص ٢١٠ و ج ٢ ص ١٥٩ و ج ٢ ص ١٧١، الوجود إذا كان مشتملاً على معان، فالقلب فيها أطواره وشؤون، لا أضداد، وإنما الضد ما كان من خارج، وفي "تفانيد الجمالية" ص ٩٢، قال الفارابى في "تعليلاته": الشيء لا يعلم بذاته.

(١٠) ج ٢ ص ٤٤، وانستلادة و ج ٤ ص ٩٦.

(١١) ج ١ ص ١٦٣.

على عرشه الملك العظيم بحيطه
 فيجاده فعل وجوب^(١) استين
 وفاعله ما كان عنه وجوده
 وأشياء فيها شبهة دور معينة
 نعم إذ تحرى الفضل مختار فعله
 وسلسلة^(٢) في نفسها^(٣) قد تعينت^(٤)
 معينة^(٥) في نفسها لا وجودها
 كتأليف صوت نسبة هندسية
 وكل أنتزاعي^(٦) كذلك كما ترى
 يرى أنها ليست تبدل غيرها^(٧)
 يصرفه من لا تصرف^(٨) لا ولا
 وتعليقه بالشرط إمكانه أتى^(٩)
 دعيلا يذات^(١٠) الشيء لا عنده عرا
 وما ألفك إلا أن يضاف لمن برا^(١١)
 فذلك والطبوع قيل^(١٢) هما سوى
 بوجه حرى من وجوه لها سدى
 فنالت عن الخلاق^(١٣) ذلك إذا قضى
 ويحتاج في إيقاع ذلك لما عدا
 بزوجة فردية عدد وفي
 وكالعدد اعتد الزمان من أرقاى^(١٤)

(١) لازم. (ت)

(٢) أسفار ج ٢ ص ٨٩ وج ٣ ص ٢٧ وج ٣ ص ١٥٢ وج ١ ص ٢٠٠ وج ١ ص ١٤٤ وج ١ ص ١٥٤ وج ١ ص ٢٦٨ مع حاشيته.

(٣) راجع الأسفار ج ٤ ص ١١٥ وج ٤ ص ٢٨ وج ١ ص ٩٧ وج ١ ص ٢٩ وج ٣ ص ١٦٨ وج ١ ص ٢٢ وج ١ ص ٥٩.

(٤) مقيداً للذات.

(٥) ولعلمه تسمية له في الهيرولي والصورة، فجعلوهما معلولي علة ثالثة (حاشية ج ٣ ص ١٦٢ وج ١ ص ١٤ وج ٢ ص ٨٧٥ والفاعل لا تقوم بالفعل مع أنه كان ينبغي الانفصال، فذلك دور ج ٤ ص ٢٥٨، أسفار ج ٤ ص ٣١ وج ٤ ص ٣٧، وما ذكره في ج ٢ ص ٢١، وشرح السلم ص ١٠٨، وأسفار ج ١ ص ١١٣، وكما في عود التكمير بكسراً في الراجح، وكما في الهيرولي والصورة، وراجع لزوم الدور من ج ٤ ص ١٥٨ وجوابه بعد.

(٦) ج ١ ص ٢٥٤.

(٧) مبتدأ.

(٨) هذا إذا كان التناسب عقلياً.

(٩) صفة.

(١٠) غير، قالوا: إن الشيء يكون معلولاً في شئيه، ويكون معلولاً في وجوده، فاللادة والصورة علان لشئيه المعلول، والفاعل والظلية علان لوجوده. (ج ١ ص ١٧٣)

(١١) ج ١ ص ١٧٣، فصل فاني.

(١٢) ج ١ ص ١٨٣ وج ١ ص ١٠٢ حاشية ج ١ ص ٢٢٩.

(١٣) دائرة البستاني من حق، وهو المراد بما في "الأسفار" ج ١ ص ٩٢.

(١٤) أخذ من تغير العالم، كما أخذ الخارج من أشياء هنالك، لا أنه طرف مستقل ج ٤ ص ٣٤ حاشية.

كذا لاقتضاءات العقول تصور
وأجزائها^(١) فيها تخالف بعضها
وكل تقاضى^(٢) بخس كل لحقه
فلا بد من حفظ المقادير قدرها
يكون بقيومية ذى سوية
وأكمل من كل جواد مكمل
وكل كمال فيه^(٣) حتى يفيضه
وما هو نقص لا يقوم بنفسه
وجود لأشياء يكون لذاتها^(٤)
ولا ينتهى الإمكان إلا بفسده^(٥)
هو العروة الوثقى وليس انفصامها^(٦)
فيان قلت ما الأسباب ثم عديدة
أقول كذا الأطوار فيها تخالف

(١) ويراجع العارف للوجدى ج ١ ص ٤٩٢ وج ١ ص ٤٩٤.

(٢) أى السلسلة.

(٣) ج ١ ص ١٦٩.

(٤) ج ٢ ص ١٢٤ وج ٢ ص ٥٧، وج ٣ ص ٢٧، تذكره.

(٥) كما ذكره ابن رشد (ج ٢ ص ٤ من الأسفار ج ٤ ص ١٦٩).

(٦) تخم انقاعات هو كلفت.

(٧) قبله ما ص ٢٦، وأسفار ج ١ ص ١٥٢ وج ١ ص ١٤، وج ٣ ص ٨٠، وج ٢ ص ١١٦، وما ذكره
الشهرستاني عن برقلس في التوسلات.

(٨) ولعل المتكلمين إما عدلوا إلى دليل الحدوث والمحدث، فإن لقائل أن يقول: لا يلزم من فرض عدم الشيء سطره، إما هو
بحسب ما اصطلاحوا عليه من معنى الوجوب مفهوماً فقط، كما عن الغاربي ج ٢ ص ٨ قبل الفصل وص ٥٤ و ٤٨.

(٩) ونحوه عن أوسطو وأبيدقلس في معارف الوجدى ج ١ ص ١٠٠ صحتها.

(١٠) ثم رأيت في المذاكرة للوجدى ج ١ ص ٥٣٥، وأظف منه في "الأسفار" ج ٤ ص ١٢٥، وج ٤ ص ١١٧.

(١١) حاشية أسفار ج ٤ ص ١٢٥.

(١٢) المبادئ المادية كلها مشتركة في معنى، وهو كونها حاملة لأمر غريبة عن ذاتها، وبهذا يخرج نسبة للزومات إلى
لوازمها. (ج ٢ ص ٢٠٠ وج ٢ ص ١٤٢)

وَمَقْطَعَةٌ إِذْ يَنْخَسِرُ النَّارُ مَاءً^(١)
 ومنفصل بعض عن البعض خارج
 وتأثير فعل النار في الماء مدرك
 محرك شيء آض بالفعل ثم في
 ولم يتحرك ذلك عن نفسه ولم
 ولم يجدنا فيه حدث تسلسل
 تسلسل^(٢) علل محال^(٣) وما كذا^(٤)
 كعنا في تالي^(٥) صورة بعد صورة
 ولا تلك علل لأنفسها وإن
 كصنع نقوش ناسبت فتجاوبت
 وتعيمير قصر معجب الصنع شامخ
 وفاعل طبعاً حقيقة فاعل

نرى منه عند النار والعكس قد بدا
 كنا روماء لا كطور كذا كذا
 فليس لعكس فيه معنى فيمتري
 كمال وجودي يحرك فيه ذا^(٦)
 يحرك كذلك النفس لا ثم ذا وذا^(٧)
 ففي صور قد جاز عند أولى التهي
 سلسلة الأفعال عن فاعل بقي
 على طينة دارت عليها وما انتهي
 يلزم بعض بعضها^(٨) حسب ما يرى
 فقرب وبعد ليس عليه هنا
 فجزة لجزء ليس علة ما بنى
 وجوداً^(٩) وتحريكاً ولا فرق بين ذا

(١) وفي نسخة: ماء.

(٢) ج ١ ص ٣١٠ وص ٢١٨ مع ما نره في الحاشية.

(٣) ج ١ ص ١٥٣ وج ٣ ص ١٦٨.

(٤) هذا الحكم صحيح لأن كل معلول وجوده بالعرض، فما لم يأت ما بالذات من وراء السلسلة لم توجد لكن في العنوان ذلك؛ لأنه وإن كان ما بالذات في الطرف جاز إطلاق التسلسل على التوسلات على هذا أيضاً، ولذا تعلمهم لم يذكروا في دليله إلا ما يتعلق بما ذكر.

وإغاية ما يقال كما في ج ١ ص ١٤٧: إن الانقطاع كون علة ليس بمعلول، انتهى الأمر إليه لا تنامي العدد^(١)، وعلى هذا قلل ما قاله الشهرستاني، كما في ج ٣ ص ٨ موجه، وسبباً دوراً، فإن المادة التي ذكرها مشتملة على شبه البلور، وإن كان تسلسلاً، وفيما كل قد تولد من الآخر، وليس معاً محضاً حال في الين، فأنله.

(١) ولكن أراجع ج ٣ ص ١ وج ١ ص ٦٠، وإنما أخذت الشر من كلام ابن رشد، ولعل برهان الوسط والطرفين لا يحتاج إلى مقدمة وجود ما بالعرض بدون ما بالذات، وإنما يحتاج إلى أنه لا يوجد الشيء ما لم يكن طرف ليس في حكم الوسط، وتلقيحه ما ينفي إلى عدم وجود الشيء الأكبر، وقد أجاد فيه من ج ٣ ص ٧٠ وج ١ ص ٥٤ وج ١ ص ٤٨ وج ١ ص ٤٣.

(٥) ج ١ ص ٢٢٤ وص ٢٢٠. دليله عن الغاراني قبيل الفعل ج ٣ ص ٨ وقد أقره صاحب القيسات، كما في أم البراهين، وكذا عن الطومس ما يوجه كلام الشهرستاني، واستعمله في ج ٢ ص ٢٧ مع الحاشية.

(٦) ص ٧٣، قيله نما ص ٢٢٦ تقرير وشرح سلم وحاشية أسفار ج ١ ص ١٥٠ وج ١ ص ٥٩.

(٧) ص ١ ص ١٧٢، وصدر ج ٣ ص ١٢٩.

(٨) راجع أسفار ج ٤ ص ١٧٠ وج ٢ ص ١٤٤، وتفسير اللازم ج ٢ ص ٢٠٠.

(٩) كما في ج ١ ص ٧٠٤ ما في ص ١٦٠، وما أورده المحقق في ج ١ ص ٢٣١ قد نقله الثاقب عن ابن سينا ج ٢ ص ١٤٨.

لبناس^(١) لما عُلِّقَ^(٢) أو بجعلها
ولا قـلـل إلا للإلهي آمراً
إذ الكون في نفس التحقق ملكه
كما ليس في الشمس ونور تلازم
نعم يتراءى ثم في العرض علة
هنا عالم^(٣) من فوقه عالم كذا
فما الفصل إلا أن كلا ترتب
وأخرى له الإبداع من غير مادة
ومن فعله ما كان إلا لآلة
وحقق دوائى وصدر أو باقصر
ومن غلط وضع الزمان برأسه
وما وضعوا شيئاً يشارك شيء

وفاض^(٤) على المجموع ما جزء الرؤى
وسخِر^(٥) كلا حسبما شاء أو قضى
وما جهة فيه عن الحق قد خلا
لذات ولكن بعد إعطاءه كذا^(٦)
وعلىها في الطول^(٧) من عالم سما
وكل أتى فيه النظام على سوى
عن الواحد الفرد القديم بما أتى^(٨)
فـتـدرج تكوين لتسهيله الورى^(٩)
قلم تأت منه تلك قد قيل هكذا^(١٠)
وزاهدنا بدء الزمان مع الورى^(١١)
وإيقال وهم وهو عن خلقه ابتداء
فهل قدم أجلى الخصائص يحتوى^(١٢)

وقرود في ج ١ ص ٢٢٥ في الفصلين بعده، فما أورده هو في فعل الجسم في نفسه.

والظاهر فيه هو الفنى، فإن المادة والصورة لما خلقا من البدء كذلك فما فعل أحدهما في الآخر، وج ٣ ص ٩ وحاشية ج ١ ص ٢١٢ وج ٢ ص ٢٠٠، وأرضه في ج ١ ص ٣١٧، ولا يضر ما في ج ٤ ص ١١٥ وحاشية ج ٤ ص ٧٤، وج ٤ ص ٩٣.

(١) يبرأه، وفي نسخة: رسوم.

(٢) حاشية ج ١ ص ٢٦١.

(٣) ج ١ ص ١٥٦، وج ١ ص ١٩٩، وحاشية ج ٣ ص ٥١.

(٤) وفي نسخة: أعمل.

(٥) وج ٢ ص ١٤٤، وفي نسخة: ولكن للوجود متى أتى.

(٦) ج ١ ص ١٩، وج ٢ ص ٢٠٠.

(٧) ولا يستقيم الترتيب في ج ١ ص ١٥٣، بل هما موطنان وكلاهما واقعان.

(٨) بالمستقبل.

(٩) ج ١ ص ١٤١، وج ٤ ص ١٨١، وج ٤ ص ١٧١، وذلك فيما خلقه من بدء الأمر على الصورة المفصدة، لا فيما خلقه في المادة بعد ما خلقها.

(١٠) ج ٣ ص ٢٢، ولا يرد تركب بعض فعل نفسه على بعض.

(١١) ومنشأ الخلاف، كما في ج ١ ص ١٦.

(١٢) وفي نسخة: يرتجى.

وكيان^(١) وحيداً وحدة واقعية
 إذ الفعل^(٢) والمفعول في الحلق واحد
 وإيقاءه^(٣) في الغيب ثم ابتداءه
 وعند انعدام الشيء لما تسلسلوا
 قد انمحبت قَوْضَى الإرادة^(٤) مرة
 ولم تنقطع^(٥) حتى تعطل بعده
 وليس بمعلول^(٦) فلم تبق حجة^(٧)
 وما الكون^(٨) إلا فعله حسب ما قضى^(٩)
 وما الفرق إلا بعده في الذي تلا^(١٠)
 كأجزاء نحل^(١١) واحد ليس ذا وذا^(١٢)
 على ورطة الإيجاب ما نجحوا وما^(١٣)
 على الكل ليس الأمر أن كان من يدا
 تعلقها^(١٤) تأييدها عند من وعى
 على قُدم عند الدهى إذا درى^(١٥)

(١) ج ٢ ص ١٦٤.

(٢) منع الله الذي أتقن كل شيء. (ج ١ ص ١٦٦، ج ٢ ص ٤٠).

(٣) وشبه كون الفعل قائماً بالفاعل ينحل بما في الأسفار ج ٢ ص ١٨٧، وكذا ذكره في ج ١ ص ٢٤١.

(٤) وانعطف الحكماء فيه، كما ذكره الشهرستاني، وراجع مكيوب شرح السماء ص ٨، وما ذكره في الأسفار ج ٢ ص ٧٥، ثم ما ذكره في ج ٢ ص ٧٦، وقد يقال: إن مفعوله أثر فعله، وهو بمنزلة الهيئة السريفة على الخشب، لكن التجار احتاج إلى اخل لعدم بقاء فعله بوقته، بخلافه تعالى، وكما أن تلك الهيئة غير قائمة بالتجارة ومنفصلة عنه، فني درجتها وحكمها العالم بالنسبة إليه تعالى، ومن تال: إن المفعول غير الفعل جعله أثاراً حاصل بتفس ذلك الفعل لتحصيل المحاصل بنفس ذلك التحصيل ج ١ ص ٥١.

ثم كما أن الصورة العلمية في العلم المحصولي كالعلمي الحرفي بالنسبة إلى المعلوم، فلا يقال: إنه معلوم بالعرض بهذا الملاحظ، فكذلك فعل الزاوية بالنسبة إلى الأثر، نعم هي مقصودة في نفسها أيضاً بالملاحظ، بخلاف الصورة، ولما تسلسل لحسن عدم الانقطاع من البين، ثم إذا لم يكن يد من الفرق بين العلم والمعلوم المقصود باللات مثلاً، فكيف لما بين الفعل وأثره ج ١ ص ٨٠، وج ١ ص ٣٣، وج ٢ ص ٤٢، وأما الزوم المتصلة الأخيرة.

(٥) في الفرجة الثانية.

(٦) يخرج حكمه من ج ١ ص ٦٩، وج ١ ص ٨٦، وج ١ ص ٥٦.

(٧) واستوضحه في "روح المعاني" ج ٢ ص ٤٦، وفصل الخطاب والكليات من الإرادة.

(٨) ج ٢ ص ٨٠.

(٩) كما في حاشية ج ٤ ص ٩٤، فإن جزء الحركة لو انعدم لكان ما للتحرك حتى انعدم وأما.

(١٠) فرضي أنبازي برابر هو هر جيو، وج ١ ص ٦٠٨، قيل فصل.

(١١) روح المعاني ج ١ ص ٥٠٢.

(١٢) أي تعلقها.

(١٣) ذكره الرزوي^(١) من المتكلمين ج ٢ ص ٦٧، راجع الفصل الثالث من الأسفار ج ١ ص ٢١٤ بقوله ما ذا أرادوا وقد سلمه في ج ١ ص ١٤٢، ولو أراد التجدد معنا قدم شخص، وفرعنا عليه منع قدم النوع؛ إذ استمرار الحركة يقتضي قدماً بالشخص، لا يتجه ما ذكره في ج ٢ ص ١٨٥ بقوله: نعم لو ثبت أنه، ثم إن شرح قوله: في ج ١ ص ٢٣٩.

(١٤) راجع الفصل الثالث من الأسفار ج ١ ص ٢١٤ بقوله ما ذا أراد، وقد سلمه في ج ١ ص ١٤٢، ولو أراد التجدد معنا قدم شخص، وفرعنا عليه منع قدم النوع؛ إذ استمرار الحركة يقتضي قدماً بالشخص، ولا يتجه ما ذكره في ج ٢ ص ١٨٥ بقوله: نعم لو ثبت أنه، ثم إن شرح قوله في ج ١ ص ٢٣٩.

وما نعسف المعلول^(١) إلا وجعله
 ولعل هذا حاصل فصل الأسفار ج ١ ص ٢٣ مع حاشية قوله: فالطبيعة اهر ج ١ ص ٢٣١ وج ١
 من ٢٣٥ إن عنه الشيء لا يد، وأن تكون غير متعلقة بثلاث والوجود بذلك الشيء اه، وتماهى عليه إلى أن
 قال: إن وكان امر الله مفعولا بالماضي في الأمر، لا الحلق
 ثم إن العلة الخامسة مجسوم العلل ص ١١٧، مع ونشراطة، فصار الحاصل أن الشيء إذا تحقق ليس أن
 لا يتحقق، وهو كما ترى، وأن أريد به الفاعل المستجمع للتأثير في غير ما ذكر انحصار في الخلق، ولم يبق
 كلية، وقد انتهى الأمر أن وضع له فصل مستقل. (ج ١ ص ١٥٧)
 أو جرى التأويل، وأراد الجمعية الذاتية، ونص الكلام في ج ١ ص ١٦٢ بالمفاجعة، وكذا في ج ١ ص ١٦٦،
 وما في ج ١ ص ٤٩ غير جيد، ولا يخلص في المعلول شيء إلا أنه صفة موصوف لاقت محلا آخر، ففادت
 به، أو أنها أثرت فيه، فالتعدد لتعدد المجل، وعاد كأنه اعتباري، وانتهى إليه كلامه في ج ٤ ص ٥٩، ولعلهم
 أرادوا في التقديم المجل الإلهي كالحلول الثاني ج ١ ص ٢٦٨، وكعلمه القلبي وج ١ ص ٢٩٧.

(١) أسفار ج ٢ ص ١٧١ عن أرسطو ج ١ ص ٢٠٧.
 (٢) بحر ص ٩٧، ولعله لا يخالفها في الأسفار ج ١ ص ١٥٣، راجع من ج ١ ص ٢٢١ وج ١ ص ٢٣٥، وج ١ ص ٢٢٢،
 وقوله أن الحركة لا تكون صورة نوعية، فهي عرض من الأعراض المتفاوتة وج ٢ ص ١٧٥ وج ٢ ص ١٤٤.
 (٣) وعلا الذي حصلهم على إدخال السكون بين الحركتين المستقيمتين المتخالفتين لتعدد المجل، فدار الأمر عليه، وعلى
 انقطاع السلسلة من البين.
 (٤) ج ١ ص ١٨١ من "الأسفار"، وج ١ ص ١٨٣، وج ٢ ص ٥١، وج ١ ص ٢٣٦، وج ٤ ص ١٧٨.
 (٥) ج ١ ص ١٤٣، وج ٢ ص ٩١.
 (٦) حاشية ج ٢ ص ٤٦، والقبول له، وج ٣ ص ٢٧، وج ٤ ص ٤٧ مع حاشية ج ٢ ص ٥١ وج ٣ ص ٤٥.
 (٧) وفي نسخة: ذا.
 (٨) وحاشية ج ٣ ص ٤٧، وليس ذلك له ص ٤٢.
 (٩) ولكن كلام الإشرافي في ج ٢ ص ٨٨ يدل على أن الآتي هو التأليف فقط، وإن جعلان في آن في الأمر المشرقة، وإن
 كان كلا في التكاثر، وتعرض له أيضا في ج ٢ ص ١٤٧، وج ٢ ص ٢٢١، وقاض في رد إشعار العرض والمرض، وراجعه
 من مقدمة الوجود في التروم.
 (١٠) ج ٢ ص ٩٠ وج ٢ ص ٩٣.
 (١١) لا أن فعله لما وقع على المجل من شيء آخره لتعدد من قام به من وقع عليه، ولا فهو شيء واحد، كما في ج ١ ص ٦٨ من
 الحاشية، إذ يقال: إن الإحراق كاشتغال النار في نفسها إذا لم تصادف شيئا، فانتفى الأمر إلى الصداقة لا غير من تعدد الفعل
 أولا وثانيا.

(١٢) لأهمها واحد، وما ذكره في ج ٣ ص ٧٧ اعتبار لا ينافي في ما ذكرنا.
 (١٣) ألف الفصح.

وهل فاعلٌ أو فاعله^(١) ثم حلةٌ
 وإذا كان لم يثبت في البين كوننا
 وفعلٌ فعولٌ عنه لا فيه فادره
 ومبا فاعل^(٢) في فعله فاقتر إلى
 وحقق أن النفس من فاعلية
 تقومٌ فعل ليس إلا بفاعل^(٣)
 ومن عدمٍ قد فاضت الصورة التي
 لفعلٌ يكون جوهرياً فلم يكن^(٤)
 وإذا ليس^(٥) ذا المادى فهما وفكرة^(٦)
 فإن لا شعور في الهيولى فذلكم
 فحررٌ مقاماً ثم قرّر كما ترى^(٧)
 ليس رأى مــــا ادله ولا رعى
 وذلك لا يخطو البسيط كما يرى^(٨)
 هيولى^(٩) وإذا فعل قبول على سوى
 تقي^(١٠) الصور الخمسة الثلاث قد ترى
 وظرفٌ هيولى نحو ضرب ومن عدل^(١١)
 رأوا من محل حمل إمكانها كفى^(١٢)
 لأن عَرْضَ سواه هذا كما ترى
 فلا بد^(١٣) عقلى تمثل في المثل
 وإن كان هل إلا كما عندنا يرى^(١٤)

(١) ج ١ ص ٤٩.

(٢) ج ١ ص ١٦٢ وج ١ ص ١٥٣.

(٣) كما قاله ابن سينا: إن البسيط فيه، وعنه فيه واحد.

(٤) سيء أن الفعلية عنده، وعدد أكثر المتألفين من الفئان (حاشية أسفار ج ١ ص ٢٢٢ و ١٩١-٢١٣ و ٢٠٠ ص ١٦٥، وأسفار ج ١ ص ٢٠٢ وج ١ ص ١٨٦، ج ٢ ص ١٤٩، وحاشية ج ١ ص ١١١).

(٥) ج ٢ ص ٢٢٣، ج ٢ ص ٢٠٢، ج ٢ ص ٢٠٥.

(٦) أسفار ج ٢ ص ٩٢ وج ١ ص ٦٥ وج ١ ص ٢٨ وج ١ ص ١٥٠.

(٧) ج ٤ ص ١٦٦.

(٨) تعدى إليه.

(٩) وكلنا في الصورة الفعلية الفاعلة على النفس، كما ذكره في ج ١ ص ٢٢ وحاشية ج ٤ ص ٥١.

(١٠) ج ١ ص ١٥٣.

(١١) وفي نسخة: وإذا لم يك.

(١٢) توضيح في ج ٢ ص ٢٠٩، ج ٤ ص ٤٠٠، ج ٤ ص ١١٧، ج ٤ ص ٣١، وخلق أمثال العباد ص ٨٤، ولما ابن رشد، ولذا أتيت السخيف ج ١ ص ٢٥٤، ج ١ ص ٢١٧، ج ٢ ص ٢٠٠.

(١٣) ولا أنطق بما في السر الأول من ج ٢ ص ١٦٠ و ١٦٠، وكلما ما في ج ١ ص ٦٨ وج ١ ص ٣١٧، وكان أعلمه مما ذكره الشهرستاني عن الأناطون والكيمائي، والدائرة للوجدى ج ٢ ص ٢٢٢، وأبو تروم وأبو تروم، ما يترجم، روح، علم، فلسفة، زهر، وطاقى، دين، خارق.

(١٤) المعارف للوجدى ج ١ ص ٤٩٩، والأسفار ج ٢ ص ٩٥، والشعور فينا أيضاً ليس لما دلتنا، ج ٤ ص ١٧١، وج ٤ ص ١٧٢، وج ٤ ص ١٦٩.

وشاهد منها عالم لا من الرؤى
وتأتى لما لا يستطيع أولو النهى
كأشعر^(١) أو لا اتفاقاً كذا جرى
ويأتى أن الماضى على ونقه مضى
كمبسوطة فى الحق وهو قد اختفى
ويتعب نفساً رود ذاك بما عدا
مشخصة جزئية منذ ما جرى^(٢)
ولا غفل حيناً قبل أن مطحه استوى
فلم يكفه حتى الطبيب له أسا
وأفلسها إلا يد فيه للحجى
طبيعة كل فاستقام وما اتقى^(٣)
لقد فسد بالجلور يجرى لما هنا
تجاذب لأن فيه شيء على سوى^(٤)

قد استحضروا الأرواح عند أنامة
وتشيع^(٥) طوراً تستفيد وتكسى^(٦)
وفرق لفائيات وفى مستقارب
فمستقبل أمسى على الحال^(٧) حاكماً
وروجه اختفاء الحكمة اليوم أنها^(٨)
كذا الغائب المطلوب فى طى حاضر
وقد قيل إن الكون بهوى لفاية
ولو كان كل صدفنة طاش مرة^(٩)
ونخذ مثلاً من شخص زيد وطبعه
ومن أدوات ما استحب نظامها
وليش يروى لم^(١٠) يسوى نظامه
ولو كان إلا الله قد قام فيهما
ومسا ثم إلا من طالع عدة^(١١)

(١) وفى نسخة: تشيع أما تخطى أو تكسى.

(٢) ولا أحسن مما ذكره فى الإنسان الكامل من فصل الوهم.

(٣) ثم رآه فى الدائرة للوجدى.

(٤) الدياجة العامة ص ٢٩٢.

(٥) وهو كما قاله الشعر مثاني من رأى سقراط، وما اختلف فيه فيثاغورس وسقراط: أن الحكمة قبل الحق، أم الحق قبل الحكمة، وأوضح القول فيه: بأن الحق أعم من الحكمة، لأنه قد يكون جلياً، وقد يكون خفياً.
وأما الحكمة: فهي أخص من الحق، لأنها لا تكون إلا جلية، فإذا الحق مبسوط فى العالم مشتمل على الحكمة، المستفيضة فى العالم، والحكمة موضحة للحق المبسوط فى العالم، والحق ما به الشيء والحكمة ما لأجله الشيء، وتحرر منه تى حكم الشيخ اليونانى.

(٦) ص ٢٧١ دياجة.

(٧) ج ١ ص ٢٤٠.

(٨) وفى نسخة: أو.

(٩) ج ٢ ص ١٦٢.

(١٠) ج ٢ ص ١٨٢ ولا يضر ما لى ج ٢ ص ١٨٨ ج ٢ ص ٢١ ج ٢ ص ١٢٧ ص ١٢٩ لما لى ص ١٢٠ أيضاً وج ٤ ص ٢٨
وص ٨٥ وج ٤ ص ٢٠.

(١١) ج ٤ ص ١١٤ وج ٤ ص ١٢٥.

ولا وجه أيضاً في تنوع وحدة
وهذا هو الأصل الأساسي^(١) أولاً
ولا بد من جمع إلى واحد يلي
ولا بد فيهما من دخول إرادة^(٢)
ويطلب ترجيح لعمل ولا
وفاعل طبع ليس ينفك قط من
تقوم شيء أحد متشابه
ومنهضم في الغير ما انفك بنفسك
وقالوا متوح أو مجدد حالة^(٣)
وما هو طبع لا يراعى^(٤) تناسبا^(٥)
وجمع لأضداد وما ذا طباعتها^(٦)

نعم^(١) من جهات فاعليته^(٢) يرى
لرأى ارتقاء ما دراه من ارتقى
ولا تصلح الأكوأ عوض وهم فضا
والا اختلاف في التنوع قد كفى^(٣)
لأمر ضروري معين لا سوى^(٤)
ضروب انفعال^(٥) فاعتمد فاعلا علا^(٦)
بجزء انفعال فيه فعل قد انسى
أميرا دثورا^(٧) لم يسرو وما استوى
لنسخ الهيولى ليس في موطن سما
فيعدو ويكبو كالحريق إذا دعا
يفعل إلى كذا شاء استوى

(١) ج ٢ ص ١٦٩ وج ٤ ص ٢٨.

(٢) حاشية ج ٤ ص ٨٦، وج ٤ ص ١١٥، اختصاصات عند الفلاسفة، وشؤون عند الصوفية، وصقات أفعال عند الماتريدية
مثلا، فإن كانت تلك الجهات قبل الإرادة، أو بجنبها، فاختلافها لغاتها، فإن كل أمر في الواجب، فهو لذاته، بخلاف الممكن
والا لا الإرادة، وليس عند الأشعرية شيء قبل الإرادة سوى الصفات.

(٣) النتيجة العامة ص ٢٩٢.

(٤) فهي ما للغات الاختلاف في الخطافات، ولا يقال: إن اختلاف الخطافات للغات بدون إرادة، فإن الإحالة على ما
بالذات (فما يكون في آخر الأمر يتبنى إليه البحث)، لا من أول الأمر.

(٥) وفي نسخة: وليس لذاته التنوع قد جرى.

(٦) ج ٣ ص ٦٤ من الشيخ الأكبر وج ١ ص ١٠٤ مع الحاشية.

(٧) ج ١ ص ٢٢٠، وج ٢١٧، وج ٢١٨، وج ٢٢٣، وحاشية ج ١ ص ٢٢٤، وج ١ ص ٢٠٢، وج ٤ ص ٢٨، وج ٢
ص ١٤٩، وج ١٥٠، وج ١٧٢، وج ١٧٣، وج ١٧٤، وج ٢ ص ١٨١، وج ٤ ص ٧١، وج ١٠٩، وج ٤ ص ١١٤.

(٨) علا بالأمر المتقل.

(٩) ج ٤ ص ٧٤، ج ٢ ص ١٦٠.

(١٠) ج ٤ ص ٢٨.

(١١) أسطر ج ٤ ص ٢٨.

(١٢) وفي نسخة: نوازك.

(١٣) ج ٧ ص ٨ من أين سينا ص ٢٨، ولا يضر ما في ج ٤ ص ٩ وج ١ ص ١٠٩.

وليس اقتضى العلم القديم وقدرته
ولا بد من شيء يكافئ إرادة
ولم يك الاستكمال بل بفضه^(٦) ومن
وما قيل ترجيح بدون مرجح
وحيث امتنعت من كل وجه فإنه
وقد حققوا أن المشيئة وضعها
على أنه لو قال فيه موفق^(٧)
وإهدار لإيجاب كما هو ديننا
وما قيل من تعطيل فيض فساقت^(٨)
هناك^(٩) شؤون الغيب^(١٠) لم تبد للورى^(١١)
قدامة زيد فالإرادة هكذا^(١٢)
فهمل هو علم والعناية والرضا^(١٣)
فروع كمال الذات^(١٤) فاعلمها بافتى
فإن كانت الأشياء لا تسمى فلا
لتخمين اختار المرید كما رأى^(١٥)
لترجيح أشياء إذا أمرها استوى
بحكمة إظهار اختيار لما فرى^(١٦)
ويفعل ما شاء كما شاء أو قضى
هناك^(١٧) شؤون الغيب^(١٨) لم تبد للورى^(١٩)

(١) ج ١ ص ١٦٦، ج ٢ ص ٢٨، وإجابة المضطربين، وحاشية الأسفار ج ١ ص ٢٠٨، ج ١ ص ١٦٥، ج ١ ص ٢١٤.

(٢) الدائرة للبستاني من البرولين.

(٣) ج ٣ ص ٢٧.

(٤) كما ذكره في "تحرير الأصول" من أن فعل الحكيم، وقوله لا يخلو عن الحكمة.

(٥) وما في "الأسفار" ج ١ ص ١٤٣ غير موجه ج ٢ ص ٧٩، ج ٣ ص ٨٠، ومثل ما ذكره في ج ١ ص ٢٦٥ من النظم بالحق لإيجاب ج ١ ص ٥٠.

(٦) الوجدى ج ١ ص ٥٠٥.

(٧) ولو كان إيجاد وإعدام منظم، كما عند أصحاب الأدوار والأزوار لم يستبعد الأرواح، فلما على الانتظام، وهو سهل.

(٨) ونظيره في "الأسفار" ج ٢ ص ١٢١، ج ٣ ص ١٥، وتقرير في إثبات الصلوة للفرقة ج ٣ ص ١٤٢، ومشكلة الأنزله وتفوحات وأسفل ج ١ ص ٩٤.

(٩) وفي نسخة: الدهر.

(١٠) وفي نسخة أخرى: له الخلق والأمر الخفي عن الورى.

(١١) وأصله عند الإمام الرضا من عالم الخلق والأمر، وأصله عن السلف، في "روح المعاني" ج ٢ ص ٥٠. وعلى أفعال العباد من ٧٣، ويحيى أن تكون تلك الشؤون كل منها قديماً، وتكون غير منتهية بينها ترتب ذاتي، وألواها إن حدثت ففي موطن جاء التأثير في سلسلة ربط المتغير بالثابت، وهناك موطن الانفصال من القيام بالذات، والله أعلم.

ويكون الحديث كحدوث عالم الخلق عن الذات استيعاداً وحلاً، وإن سمع ذهنك بتسليم التحول في الشؤون هناك بدون تدبير شيء أصلاً، والزام اجتماع هذين الضدين فيه، فذلك إليك، ثم إن التفرد بالتحقق في الأول، وإبقاء ما سواه في كتم العلم هناك أيضاً شأن من الشؤون، ثم إن حضرة الشؤون، وإن كانت مبدأ الزمان، فهي فوق الزمان.

وعندهم مسألة طي الزمان، ونشره، وما ذكره في "الفتوحات" ج ٢ ص ٢٦٦ من حكم الأيام، وقد أحسن في حاشية "الأسفار" ج ١ ص ١٠، ج ٢ ص ٩٩، ج ٣ ص ١٧٩، وص ١٠٥، والمثل ج ٤ ص ١٥١، ج ٤ ص ٢٥٧، ولعلها التوازن القضائية والقديرية في الأمر والخلق، وراجع ج ٤ ص ٢٠٣.

كسبجات وجه ثم أنوار غيبه
وما ذا بأجرام لأعراض استوت
وقد قسموا الفعل لفعل مجرد
وبادة الظليعي ذو ما تقوم^(١)
وقاصل طبع ليس إلا مزاولا^(٢)
ويفعل شيئا بعد شيء ولم يقم
ويفعل فيما طرق الوضع بينه
نعم حيث إبداع تعطل فيضه
ولا زاد شيء أو تكون كسائن
ولو لم ير الرائي لشمس طلوعها
ولم ير الإحالة مستبصرة
ومن لم ير الدنيا ستفى فقد بقي

ومن ظلل^(٣) ثم العماء ونحو ذا
ظروف معانٍ ليس في نفسها جدا^(٤)
وأيضاً مثالي^(٥) وطبعي استوى
بفاعلها والفعل^(٦) عاد انفعال^(٧) ذا
محرك^(٨) ذا حرك الشيء^(٩) وانسرى^(١٠)
بأن يفعل الشيء معاً كله كذا^(١١)
وبين محل الفعل لا ثم غير ذا
ولا جاوز الحد المعين^(١٢) لا ولا
ولا حيث اسم قد تحتم وانقضى^(١٣)
وطورا أفولا والضياء وما الدجي
لكان الضياء عنده طبع ما رأى
بمرض لها ما ذاق من طولها جدا^(١٤)

(١) وفي نسخة: وعالم أمره.

(٢) مع ما في ج ٤ ومن ٨٩.

(٣) ج ٢ ص ١٠٤، وج ٢ ص ١٤٩، وج ٤ ص ١٦٠.

(٤) ج ٢ ص ٩٥، وج ٢ ص ١٧١، وج ٤ ص ١٦١، وج ٤ ص ١٨٥، وج ٢ ص ٢٠٥.

(٥) وما أظف ما ذكره في ج ٢ ص ١٦٨ لو كانت الذات أمراً.

(٦) ج ٢ ص ٩١.

(٧) وفي نسخة: متعلقاً.

(٨) ج ٢ ص ٩٥، وفي نسخة: يذل وتعمل.

(٩) ج ٤ ص ٦٤ ومن ٦٢.

(١٠) في محل نقله.

(١١) ج ٢ ص ١٧١، وج ٤ ص ١٤١، وج ٤ ص ١٥١، وج ٤ ص ١٢٥ في "غاية اللطف" ج ٢ ص ١٧٦، وج ٢ ص ١٧١، وج ٢ ص ٢٨٣، وج ١ ص ٢١٢، وج ٤ ص ٩٣، وج ٤ ص ٢٨.

(١٢) ج ٣ ص ٩١، وج ٢ ص ٩٥.

(١٣) وفي نسخة: كما قيل الآن كما كان في مدى.

(١٤) حاشية من ج ١ ص ١٧١، وج ٤ ص ١٧.

وإذ كان قيوماً وليس بعلة
وكان هو الربط القوي محققاً
من الحضرة العليا لإطلاق ذاته
وترتيب أسماء على حد ذاتها^(١)
ورتب أولى ثم أولى منازل
وكان هنا علية فاعلية
ومعلوم هذا الكون مع علة أتت
مراحل معلول لمن بدء علة
كما لم يضع في الطول إلا قها^(٢)
ومما الكون إلا أصله نبيل دوحه
وكل لباب مضمرة في قشوره
فتتفض الدنيا ويخرج عالم
وإذ من وجوب طفرة ليس وصلة^(٣)

وللذات منها قد تجلى^(٤) كما رأى^(٥)
فلست أبالي بين سلسلة هنا
إلى موطن التقييد إن فارغاً أني^(٦)
تجلى^(٧) يعرض الكون في نسب على
وأدنى فأعلى وهنا حسيما ترى
قوامية لو قبلية هنا^(٨)
وجودهما التدرج قد تقيا مدى
فتطوى ويبدو عند^(٩) ما قدره جرى
كذلك في عرض وما الفرق يهتدى^(١٠)
يطن وأما العرض فرغ قد انبرى
ولا بد يوماً أن يقشر فالتجلى^(١١)
بديع من البين استسر على مدى
إلى ممكن فإذ المظاهر هكذا^(١٢)

(١) أسفار ج ٤ ص ٣٦، وج ١ ص ٦٤، ولعل آية التوجاه له. وفي نسخة أخرى: قد تدلى كما دنا.

(٢) حاشية أسفار ج ١ ص ١٦٥.

(٣) ج ٢ ص ٢٤.

(٤) وفي نسخة: بقى، وما في "الأسفار" ج ٢ ص ١٧٠ غير موجه، وكذا ما في حاشية ج ٤ ص ٢٧، وج ٢ ص ٢١٠.

(٥) وفي نسخة: طولها.

(٦) أسفار ج ٣ ص ٣١ وج ١ ص ١٨١.

(٧) ج ٢ ص ١٢٢، حاشية.

(٨) ج ١ ص ١٤٨.

(٩) وما في "الأسفار" ج ٢ ص ١٦٥ غير موجه.

(١٠) وفي نسخة: يتلى.

(١١) ج ٢ ص ١٦٥.

(١٢) ج ١ ص ٢٨.

(١٣) وعالم الشهادة، وإن كان مثلاً ولداً للغيب، ولكن مجموع العالم مظهر الأسماء، وظهوره ظهور ثانٍ لله، وتجليه عليه تجلي ثانٍ على نفسه، وراجع لذكره فيها تبصرة من "الأسفار" ج ١ ص ١٦٢.

وبين ويون في المكائنة والعلی
هو الصمد^(١) الوتر الذي لم يلاقه
لمرتبة قالوا وجود مقارق
وكان عماء قبل خلق ولم يكن
مراتب فصل بينهما ما تسلسلت
تبدت زمانا أو إليه تحولت^(٢)
ومنبعا^(٣) في الأصل عدی ترتب^(٤)
وفعل من الشيء ينحو وجوده^(٥)
كذلك في الإدراك^(٦) قالوا وحققوا
خصائص أشياء^(٧) لها لا لموجد^(٨)
ولم ينفرد^(٩) حتى يميز ماله
كخط لظل بين نور ظلمة

(١) ج ٣ ص ٧٩.

(٢) خبر ص ٢١.

(٣) حاشية ج ١ ص ٢٣١، ومن ج ٤ ص ١٣٥ من مشابهة الغرب الروحاني، والوضع الجسماني، وج ٤ ص ١٢٨، والأمر الذي أوجب نفي الزمان والمكان هناك، وإثباتها هنا من الذي أوجب هذا ج ٣ ص ١٦٥ وج ١ ص ٢٨٢.

(٤) ولي تسعة أخرى: مبداء.

(٥) ج ١ ص ٢٦٥، وج ٢ ص ١٦٦، وج ٤ ص ١٢٨.

(٦) لأن الأشياء كانت في الذهن معاً، فمن أين جاءت القلبية الرومانية في الخارج، ثم هي انتافية لو لم يكن فيها ترتب ذهني، وهي القلة الأصلية في القدم بالطبع وغيره كقدم زيد على عمرو، وليس أبداً.

(٧) ج ٢ ص ١٤٤، وج ٢ ص ١٤٥، وج ١ ص ٢٢٠.

(٨) ج ٤ ص ٤٠ مع حاشية.

(٩) أسفار ج ٢ ص ١٧٦، وج ١ ص ١٠٤ من عارف وج ٤ ص ٥٥، وحاشية ج ١ ص ٢٦١، وج ٤ ص ١١٤ قبل الفصل، أو الإحالة على استيفاء الأقسام الخمسة منه، ثم على كل تقدير يتنزل كل شيء منه، وبسري في الأشياء ويدور في الزمان والمراتب والمنازل، وأخذ في كل موطن حكمه، فسبحان الذي ورجاه أن ليس شأنه ليس فيه شأنه.

(١٠) تقرير ص ١٤٤، وض ١٧٠-١٩٩ ص ٢١٠، وض ١٩٩-١٧٣ ص ١٨٤.

(١١) ج ١ ص ١٩٨، وحاشية ج ١ ص ٢١٢، وج ٢ ص ١٣٤، وج ٣ ص ٧٤، وإحاط ج ٢ ص ١١٧.

(١٢) ج ١ ص ١٨٥ وحاشية.

(١٣) ج ١ ص ١١٧ حاشية.

وقد عاد تفكيرك اتصالاً ووحدة^(١) لموصوف هذين بطلانه سبدي
تَنَزَّلُ منه كل أمر وقد سرى
فمنه لاستيفاء^(٢) أقسام ممكن
فيخلق^(٣) ما لا عنده من عليقة
وليس مضراً إن توقف فعله
كتقسيم شيء أولاً ثم ثانياً
ترتب من فوق إلى تحت ما جرى^(٤)
وفعل طبيعي هو الآن^(٥) فعله
وقد قيل^(٦) إن الكل نحو مجرد^(٧)

لوصوف هذين بطلانه سبدي
تَنَزَّلُ منه كل أمر وقد سرى
وليس^(٨) من الأشياء لإيجادها هنا^(٩)
ويطوهم من عنده ما هو الندى^(١٠)
على فعله من عنده فهو متبهي^(١١)
فصار كثيراً وهو مع ذلك جملة
لفى المبدأ القاصي^(١٢) ومنه له انتهي
بفعل^(١٣) إلهي مجرد احتسوى^(١٤)
بنسبته والطبع في حدنا أتى

(١) ج ١ ص ١٩٠ و ج ١ ص ١٤٤، و ج ١ ص ٨٠، و ج ٤ ص ٧٦.

(٢) وفي نسخة أخرى: هو.

(٣) حاشية ج ٢ ص ١٦٨.

(٤) وفي نسخة: إشتابها كلها.

(٥) ج ١ ص ٢٠٠.

(٦) ج ١ ص ٥٣، و ج ٢ ص ٥٢، و ج ١ ص ٥٢.

(٧) ج ١ ص ٥٢، و ج ٢ ص ١٤٠.

(٨) وفي نسخة أخرى: هكذا.

(٩) ج ٤ ص ٥٥، و ج ٤ ص ١٢٥، و ج ٤ ص ١١٤، و ج ٤ ص ٨٨.

(١٠) ج ٣ ص ١٠.

(١١) وفي لواء الهدي ص ١٠: العلم تعالى الواجب أما ينقض حضور المكنات عنده تعالى يوجودها الدهري، وفي منتهى الوجود الدهري عبارة عن نفس موجودة الشيء مع قطع النظر عن تحلقه في وقت، والمكنات كلها بهذا الوجود قديم، ومنه تعالى ورده السيد الباقر، وأثبت حدوثه أم.
والكلام في الحدوث الدهري بهذا المعنى، لا في تحقيقه في وقوع الوجود بدل العدم، وليس باسم آخر، كما يظهر من "الشمس البارقة".

(١٢) كالوجود الإلهي والوجود الطبيعي ذكره بحر العلوم، فقد عموما نظيره في مواضع كاتفاعل الإلهي والطبي عندهم، وكذلك بالنسبة في المادة والزمان والمكان، كما في ج ٢ ص ٧٨، وحاشيته، و ج ١ ص ٨٦، و ج ١ ص ١٢٥، و ج ٢ ص ١١٧، وحاشية ج ٢ ص ١٢٠، و ج ١ ص ١٢٨، وحاشية ج ١ ص ٢٠٢، و ج ١ ص ٢٩، و ج ٤ ص ١٤١، و ج ٤ ص ١٥٤، وحاشية ج ٣ ص ٥١، و ج ٤ ص ٤٧، وحاشية ج ٣ ص ٤، في العلم المحضوري بالملاذيات.

(١٣) والكل مجرد بالنسبة إليه، وإن كان ماديا في نفسه، وكذا موجود بالنسبة إليه دائما، وإن كان معدوما في بعض الأزمنة في حد نفسه، وهو مسألة للاسئلة الدهرية، وكذا الكلام في المكان والمكاني، فألقته جدا، وعليه نبي اللاحقي في جوهر مراد مسألة العلم المحضوري له تعالى للعلوم كما في ج ١ ص ٣٠٢.

وليس من الكسب الصريف تمركُّ
على كله امتدُّ وذلك ضربة
كمستمسك أشياء علق بعضها
أما في علوم الروح^(١) ليس يحاقل
كذا الأمر في الأرواح في نفسها^(٢) وما
وقيل لجسم^(٣) أو هواء ونورنا^(٤)
وأبعد بعض منه أقرب غيره
وكلُّ لطيف فالزمان له كذا
تخيُّلُ أمر في سنين هنالك
إلى أن يصير الكل في الدهر حاضر^(٥)
وماض وآت فيه شيء كمركز
وليس صباح أو مساء بجانبه
ومهما رماك الوهم في الدهر عدوة

(١) حاشية ج ١ ص ١٢٢ وقيل ج ١ ص ٢٠٤، وقيل فعلها، وج ٢ ص ١٠.

(٢) لا على نحو ما يجذب أحد شيئا، ويجذب ذلك الجانب آخر، فيجمع جفتان مؤلرانه، بل كما أسلك أحد سائطا قد
أخذ يسافط، فهناك لما كان السافط كالقدم في استمسك نفسه، انتهى الأمر إلى إسلاك الممسك جزئيا، وإنما كان من السافط
للسافط فقط، لا الإسلاك عن السقوط، وهكذا الخلق والكسب، فإن الكسب ليس إلا قبضا لا إسكاكا.
وللممكن لما لم يعمل نعمة منه من الاستاد إلى الراجب في كل آن، ليس من شأنه الإيجاد، ولم لأفعاله، فإنه في عين النمل
رحبته مقوم بنيره، والشيء لا يفعل ما لم يحقق كل موقوف عليه له.

(٣) راجع الكلمات ص ٣١١، وحاشية الأسفار ج ٤ ص ٩٤.

(٤) إنسان كامل من الوهم.

(٥) وقد أخذ برمته من فصل الخطاب، فاعلمه، ومنه في ثلثه عتليب.

(٥) ولا سيما على تقدير جسميه، كما جوزه في ج ٢ ص ٢٩.

(٦) ج ٢ ص ١٧١ راجع الأسفار ج ٤ ص ١٢٨، وج ٢ ص ٤، واستدل عليه من حيث السمع في ج ١ ص ٢٠٢، وج ٣
ص ١٤١، وج ١ ص ٢٩، وج ١ ص ١٢٢، وج ١ ص ١٨٧، وما ذكره في علم البراري تعالى من مذهب الإسرائي ج ٢
ص ٢٨.

(٧) وقد أجاد في دائرة المعارف للبستاني من السرد.

(٨) تفسير الأعمال من الأندلس.

(٩) تقرير دل بدير ص ٢٢٠.

ومن قائل^(١) إن الإرادة دفعة^(٢) وعند حصول الأمر تمضي لنتهي^(٣)
حقيقتها^(٤) لا كعلم وغيره من السبع^(٥) وهو الفرق وقر مقبضي

(١) تقرير ص ٢٠٦، وما ذكره في ج ٢ ص ٦٧ عن الرازي أن المتكلمين سلموا شيئا للفلاسفة، وهم سلموا شيئا لهم؛ وحصل الاتفاق على أن الإرادة تستلزم المحو كعلم متجدد، ولا يرد عليه ما أورده الطوسي من أنهم إنما يروا الاختيار على المحو، لا العكس، فإنه عندهم متماثل مجرى من كلا الطرفين، ولا شك أن الإرادة من صفاته تعالى.
والمراد من الممكنات، وإذا كانت حقيقة الإرادة بعده، إن شاء فعل، وإن شاء لم يفعل، كما في ج ٢ ص ٧٢ من أستاذة، فلا شك أن لها تأثيرا مستقلا، كما في ج ٢ ص ٤٧ الباقية بقاءه، وحاشية من ج ٢ ص ٥٠.

وما ذكره الشهرستاني في تهيئة الإنسان من التقدم الذاتي، فالتفصيل فيه أن الإرادة إن كان استلزامها للمراد بالعلمية ج ٢ ص ٦٦، وج ١ ص ١٧٩، والاتضاء كما في ج ٢ ص ٥١ من الحاشية؛ لأنها لا تستلزم حدوثه كالمادة، وإن كان بلجمل للسنائف على ما هو الحق، فوجب حدوثه، والله أعلم.

والإرادة إنما هي قيسا ليست عليه القات له معتبرة في الذات، وما ذكره الشهرستاني في حكم ديمقراطيس ليس محطرا إذ الإنسان كما يرضى باعتباره عن الإحساس كذلك قد يعرض عن التوجه للإحراك أيضا، وقد يضطر إليها تأسوبا، ولا نحو ما في "الأسفار" من ج ٤ ص ١٩٢.

والعلم صفة ثابتة لا تقع مستعدة للتجدد، فلا بد من توسط الإرادة، وما قاله في "الأسفار" من الاستكمال بالغير، أو استمرار الكادية، فساطق بما ذكره في العلم المحصولي له تعالى، وما ذكره في ص ٢٧ ص ٤٥٠، وراجع قوله، وهذا غير تعلقها من ج ٢ ص ٥٨، وحاشية من ج ٢ ص ٥١ لأن له، والترديد في قولهم: ثبوت الشيء للشيء فرع، أو مستمر لثبوته وتفسير الراسطة في الثبوت عندهم.

(٢) يريد جزئيا، ولا للإرادة كما في فصل الخطاب أمر واحد السميت على العالم كله لا تزيد ولا تنقص كالعلم لم يستند بهند للملومات.

أي تعلقها وتأثيرها، وما ذكره في "الأسفار" ج ١ ص ٢٠٩، و١٥٥، وذلك بقاها لا أول تحقيقها، فإن قيل: تما الربط بعده غير الذات للممكنات، فيرجع إلى الإيجاب منه، أو الرطوبة، فيرجع إلى الأسماء الأخرى، وهو عند الصوفية، وتكون نسبة العالم إليه نحو من نسبة الضوء إلى الشمس، لا نسبة الفعل.

قيل: إن الإرادة وجودا جميعا بالدماج الكثرة في الوحدة، فخص من وحدته كثيرا، وهو واحد غير متعدد، والله أعلم بالصواب.

وبالجمله ليست الإرادة كالحركة القطعية، وأربط العالم بالذات الإلهية براسطتها، لا بدون واسطة كما يتخيل، ولا أن الإرادة انتبى، وإن الحوادث لم ينتج في البقاء إليها^(١)، كما زعمه المعتزلة، وراجع الأسفار ج ١ ص ٦٦، وحاشية ج ١ ص ٢١٨، و٢٤٣.

وذكر بحر العلوم كون العلم النظري حادثا فقط، لكن الحركة الفكرية ليست في الواجب، ففرق بين الإرادة البشرية، وإرادة الواجب تعالى، وهو حاصل ج ٣ ص ٧٧ إلى ص ٧٨ مسلسلة فاعلمه وج ٣ ص ١٣٣.

هذا كما يصدق على التعلق الأولي على رأى البدائي، وبعض من كون التعلق أيضا أوليا، وإما الحوادث أيضا على رأى الآخرين، فكل من متقدم على المراد، وإما يلبس الأمر فيه، لأن جزء منه متقدم على جزء من المراد، ثم ولم نفسلس، وصار مقارنا ظاهرا، نعم كل شيء أريد في أنه، فوقعه في ذلك الآن، ولا بد هذا صادق، ولكن الإرادة مع هذا متقدمة، وكنت هذه في إيقافها، لا هناك أخرى مقارنة معه.

(١) روح ج ١ ص ٦٣٣.

(٢) أسفار ج ١ ص ١٤٢، وفي نسخة أخرى: وبعد حصول ليس إلا كان كذا.

(٤) وليست على شاكله العلم، ولا المد، بل حقيقة على حدة أشبه بالفاعل، وإن لم تكن إياه، فإن اللة لا تختص، والمد لا تأثير له، وينبغي أن يعلم أن الحياة، والعلم، والقدر فرق الإرادة، بخلاف السمع، والبصر، والكلام، فهل في تعلقها بتجدد، وقد يقال: إن الإرادة يربط بين الصفة والفعل، وفيها تجدد.

(٥) وإن قيل: إن الإرادة والمراد، وإن كان بينهما علانية المؤثر والأثر، لكنها هناك في أنه، قيل: هذا خلاف طبيعة التأثير من الأولية والثانية، وإن قال أحد ما يهينه، فليقل مثله في اللة والمعلوم، ولا ريب أن الإرادة جامعة للمراد.

ولا فيأني حكمٌ تحصيل حاصل
كما في انعكاس النور أو في حرارة
نعم بوجود كان^(٦) جمعي احتوت
وقيل بفعل باطن ثم ظاهر^(٧)
وفي الموطنين التام شيئاً مرتباً
إرادة فعل^(٨) ثم فعل^(٩) وبمده^(١٠)
وهل منقضى ما للقديم شريطة
وسنخ التقضي والإرادة إذ مضت
وهذا ملاك لزمان ومنع

وناموس^(١١) شيء ما قطر جاء إذ نسا
ودفع من المدفوع قال أول الحجي^(١٢)
على الفعل تسبباً وتعقيباً اقتفى^(١٣)
تسلسل فعلاً واحداً صاح من هنا^(١٤)
كأجزاء متحد زماناً قد اتبى
بنحو انفصال ما أزيد قد اعتري
يُحسّرُ إذ ليس كعلم وما عدا
مقولة^(١٥) فعل ذاك رأي فما ترى^(١٦)
جری منه في الأشياء لا غير وأنسرى

(١) راجع الأشعار ج ١ ص ٢٥٦.

إذا اعتبرت الإرادة مغيرة للمراد، وجدت فوجد كالقوة والأمر، وإن اعتبرت عينه فلا، فإنها ح قد أصبحت عليه، وأنت تعلم أنها تتعلق باطن الوجود، بخلاف المراد، ولذا كانت صفة له تعالى بخلافه، وإن قيل: إنها مع الفعل ظاهر وباطن، الحكاية والحكي عنه، وليس فعلاً متصللاً، قيل: إن الإرادة، ثم الفعل، ثم أثره، وهناك بنحو انفصاله، وقد كتبت في أرواق على حدته أن الإرادة في الطول والفعل في العرض، وهو مسألة التكرين بعد القدرة والإرادة، راجع ما ذكرته في ج ٣ ص ٦٩ مع ج ٢ ص ١٧٧، وما في ج ٣ ص ٧ من قوله: لأن العلية والمعلولة أح صواب.

وما كتب عليه الحجي من ص ١، بمعنى على أن العلية هي التشان، ولم يكن هذا ذوق الفلاسفة، وإنما ذلك ذوق التصوف، وفوقها ما في ج ١ ص ١٥٦.

ولعله عن ابن سينا، وقد صرح بالقدم والتأخر في الوجود، وكذا أحسن الحجي في ج ١ ص ١٥٣، وصرح به في حاشية ج ٤ ص ١٢٨ عن المشائين، ثم إن السمع يجعل المتعمول بالفعل، والقضاء، والقدر، والأمر، ويجعل الإرادة من البادئ كالشرايط، وما ذكره في ج ٢ ص ٦٢ من مراتب العلم والعناية، فهي مراتب القضاء، والقدر، والأمر، والحلق، ناعلمه.

(٢) وفي نسخة: أو رجعة الصدى.

(٣) وإلا.

(٤) وإذا كان تسبباً، فالفعل عقيباً على تخرير الوجود الجمعي أيضاً.

(٥) ج ٣ ص ٧٥.

(٦) ما ذكره من أسأته في ج ٣ ص ٨٨، وانتقوا على أن النظرى هو الحادث فقط، كما في مصباح الدجى من.

(٧) وفي نسخة أخرى: شيء.

(٨) متن ج ٤ ص ١٦٩.

(٩) إتحاف السعادة ج ٢ ص ١٥٩.

(١٠) حاشية ج ٤ ص ٧٨، و متن ج ١ ص ١٩٣، و ج ١ ص ٣٢٢.

(١١) وفي نسخة: طبيعة. نعم هي بعينها مقولة أن يفعل إذا نسبت إلى التنازل أم ج ١ ص ٢٢٦.

(١٢) وفي نسخة: تجد أمثال هو الفعل ما جرى.

وجزءه تقدم منه جزءاً لذاته
 وإن أشكل التعطيل شيئاً فلاقه
 ومهما^(١) تأخرنا عن البدء لحظة
 فمن عدم لا بد في البين قاطع^(٢)
 لكل من الأشياء^(٣) في القسم حصه
 وما علم إذ في وجود ضرته
 وما هو في مر الزمان وكره
 وما الروح والجثمان إلا وديعة
 وفي أزل ما بينوا قط حاداً^(٤)
 كنحو زمان لا يمارى من أدري^(٥)
 بإيجاب أو جعل القديم وكيف ذا
 بقى منه ما لا ينسى لا كما يرى
 ومن أزل فاطق وما ثم غير ذا^(٦)
 وجوداً ووقفاً كيف يسوى بما حوى^(٧)
 له حاصل إلا الحدوث ولا يرى
 سيدثر يوماً تلکم دائرة البلى^(٨)
 ولا بد يوماً أن ترد على مدى
 سوى مستمر^(٩) وقد بما قد انتهى^(١٠)

- (١) فالأمر إذا كانت العملية الذاتية للإصدار، فأى حاجة إلى الإرادة، وحينئذ لم يبق للعدل الاسم.
 (٢) وهذا في الدلائل من الآتي إلى الماضي شيئاً فتبيناً ظاهراً، وأما في الإياب من الماضي إجمالاً، فنظر فيه.
 (٣) أسفار ج ١ ص ٢٥٩، وج ١ ص ٤١٣، وج ١ ص ٤٤٣، وج ١ ص ٤٦٠، وج ١ ص ١٦٩، حاشية أسفار ج ٤ ص ٨٢.
 (٤) كما بين الجواب والإمكان، بل بين التقدم والحدوث نفسهما، كذلك فصل بما لا يتناهى.
 (٥) ج ١ ص ٢٨، ج ١ ص ٢٦٠، وج ١ ص ٥٢، وج ١ ص ٤٤٣، وج ٤ ص ٨١.
 وما ذكره في ج ١ ص ٢٦١ من إبداء الفارق، فقد أصاب في رده إلا أنهم يعتبرون في المسائل صلوحاً من جانب المقابل، وكون طرفه يسع فعل الفاعل، ولا يكتفون به فقط، وهذا قد ذكره في ج ٤ ص ٧١، ثم اعتدل في حركة الفلك بما هو باره.
 (٦) بكل الزمان.
 (٧) ج ٤ ص ١٧٣.
 (٨) هذا على أصل الإيجاب، وأما على أصل الإرادة، فإن فرض الحدوث من الأزل أيضاً حكوت زماني، فإن تحول حالة الأزل، وحكمه إلى حكم الحدوث تحول دفنى لا يخرج إلى نقض، ومرور في ذلك للوطن، كتحول الباطن إلى الظاهر، راجع الجواهر ص ١٥٩.
 وما ذكره اليافعي من تحول عدم الزمان إلى وجوده بدون نقض وتفسير الأزل في ج ١ ص ١٤٤ حاشية.
 (٩) كالحركة وهي حقيقة مكنة على حدة، لا تقام بالانقطاع الوجود فيما بينه، راجع الأسفار آخر مسطر من ج ٢ ص ٩٩.
 (١٠) وفي نسخة: قد انتهى.

قد انفرد بعض أشخاص من بعض، فإنها موجودات متقطعة، لا وجود واحد مستمر، وما في حاشية أسفار ج ١ ص ٢٤٣ لا يكفي، وكذا ما في "الأسفار"^(١) ج ٢ ص ١٤، فقد ثبت في الفلسفة الجديدة انفصال كل جسم أثري، وكذا ما في "الأسفار" ج ٢ ص ٤٧، فقد تعدد نوع النجم شخصاً.
 وبالجملة نرى بين التشابه المستمر كالحركة وقهره كأشخاص الإنسان لا يعمل أولهم كيف يتقدم مع قدمه^(٢)، وتوهم إن العظمة بالية لا يمتد به إلا النوع، لا أمراً واحداً متصلاً اتصالاً وحدانيته فاعلمه وانهم.
 (١) بل ذكر قبيل التحقيق ما يقيدنا في كون وجود كل حصه، وكذا في ج ١ ص ٢٢٨ من قوله: وأما إذا كانت للعظمة شخصيات متقطعة، أهد فرق بينه وبين المستمر في هذا الحكم، وج ٢ ص ١٧٢، وج ٢ ص ١٧٢.
 (٢) كما عن أرسطو ج ٢ ص ١٧١، وعنه وجه انقطاع الوجود في البين ج ٤ ص ١٢٢، في ج ٢ ص ١٧٠، ج ١ ص ١٧٧، وما ذكره في ج ١ ص ٢٢٨، وص ٢٢٢، وص ٢٢٤، وأما في ج ٢ ص ١٧٢، لا بد من عدم اعتبار الانقطاع أيضاً، فإنه أيضاً

وإذا ليس من شخص قسديم فإنه
وما عندهم^(١) إلا كضمتعة آلة
وهل يستطيع المرء خصر ص تحريك
وشوهد كل مفرد من مركب
كذلك الوجود والحقائق بثة^(٢)
وشوهد أيضاً فسح كل مركب
ولا أن هناك صورة بعد صورة
فالحكام صنع ثم فسح مواظب
وما مفرد إلا لأخذ مركب
وما جاز من حكم على شيء استوى
وما يهينولى لطت الصورة التي
وليس لفعل وانفعال تعدد
خصوصاً على رأى اتحاد كليهما^(٣)

تجدد فعل عنه دوماً قد انطوى^(٤)
أتى بدل عما تحلل ما جرى
كما ندرية فى العلى على صوى^(٥)
على حدة هل بعده القدم استوى
قد التقيا^(٦) بعد انفراز كنا ترى
فما^(٧) بال سنخ دائم مودع^(٨) سدى
فسفسطة^(٩) ذى كيف يرضى بها الحجي
يكون مراداً فى مدى الدهر هكذا
وغايته التأليف من هيئة كذا^(١٠)
على مثله لا ميماً نحو ما هنا^(١١)
تراد لهما من أول الأمر مبدأ
بجزءين بل نحو وجود كما جرى^(١٢)
وجوداً وتركيباً كما قاله ملا

والنمى، وكذا ما ذكره فى ج ٢ ص ٩١ من التنبيه.

(١) وفى نسخة: الحقى. ج ١ ص ٩٨ قبل الرحلة.

(٢) فالربط بالحركة المستمرة يشبه آلة ميكانيكية يأتى فى حركتها بدل ما يتحلل، ويظهر الآثار شيئاً فشيئاً، واجمع الدائرة فليستاتى من الحرارة الكامنة عن السر ولهم طمس.

(٣) سنگ توده بر راه بجهت نشان.

(٤) ويراجع الأسفار ص ٢٨٢، وبدله ج ٢ ص ٩ عن الهين، وهو جيد غاية.

(٥) تقرير دليزير ص ٢١٩-٢٢٣ وص ٢٣٥.

(٦) وهم بأنفسهم قد أحوالوا تطل الغنى مدة غير متناهية، وخالف أرسطو قدماء الفلاسفة فى المادة لذلك.

(٧) وفى نسخة أخرى: مودع دائماً.

(٨) ج ١ ص ١٧٢، وج ٢ ص ١٧٢، وج ١ ص ١٧٧.

(٩) مكتوب بغير ٧ لاسم العلوم ص ١.

(١٠) ج ٢ ص ١٧١ عن أرسطو.

(١١) ج ٤ ص ١٢٢، وج ١ ص ٣٢٤، وج ٤ ص ٩١، وج ٤ ص ١٧٠، وج ٤ ص ١٠٩.

(١٢) ص ٢٢٥ من "الأسفار" جملة مقيدة فى تفهيمه

نعم مادة عاطت لأعمال صورة
ولما ضربت الفعل في قوة^(١) فهذا
ففي حقه هذا تقسم جمعه
فلان قيل إن الجسم إذ ذاك مفرد
نعم ثم تركيب بمجموع عالم
وإن هناك جاثياً قد أتى به
وقد ذكروا أن مائت كل ساكن
وتأخير بعض العالم اليوم حكمة
محاط^(٢) وراي^(٣) في ارتباط حدوده
هما حضرتان ليستا في تسلسل
وما ذا قديم مثل مجموع عسكر
وماض قديم يأتي من غير حاصر
ولما أتى جد بجانب علة

كأرض وبئر لا يشك بها الفتى
يعود^(٤) انفعالا ثم يرنو^(٥) لما علا
بنسبة ما يأتي وما بعده تلا^(٦)
فكيف^(٧) استحال قلت^(٨) عن فاعل عرا
هنا غير دلت عليه لمن وعى
وذلك قد ينحل لا بد في مدى^(٩)
كذا الخي من ذا^(١٠) ليس يمكن ما عطا
كتأخير كل وهو شخص قد انزوى
وليس مع الخلاق شخصا قد استوى
وما حضرة الرب كجزء من الوري^(١١)
وملك لهم حفة أو قادهم كذا
ومستقبل بالطبع لم يقف انتهي
وما ذا بعملول^(١٢) بدا العين هكذا

(١) وفي نسخة أخرى: ضده.

(٢) ج ٤ ص ٧١.

(٣) ج ١ ص ٢١٠.

(٤) ج ١ ص ١١٤، ج ٤ ص ١٢٥، وقد أجاد الحشى في ج ١ ص ١٥٥، فراجع، ولا بد ويتعلق به ج ١ ص ٥٦ ما في ج ١ ص ١٠٦.

(٥) يعني لو قيل: إن الصورة الجمعية منفردة، والنوعية ما فيها التغير كالطوبى والأكوان، فيبني أن يكون قبلها مركب، حتى يتنوع.

(٦) أى في نفسه.

(٧) ج ٢ ص ١٧١ عن أرسطو.

(٨) ج ٤ ص ٢٠.

(٩) ج ٢ ص ٢١٢.

(١٠) «وإلا من ورالم محيط».

(١١) ج ٤ ص ١٥٢.

(١٢) ج ١ ص ١٥١ عن أستاذ.

تحول حكم الباطن الدهر ظاهراً
وعلى شـؤناً بين دهر ترتبت
ولا ثم عرض بل كطبول إرادة
فمنه استحالت للورى أزلية
ووضع حديث مع قديم كما ترى
عوالم فى الإمكان ما ثم أبرزت
وبعد صدور الفعل عن قوة جرت
وقد قيل إن القوتين ومادة
تخذ فى حدوث العالم البحث موعباً
وتوهمة الأسباب والمادة التى
فصورت فى الأبيات تمثال فكرتى
يدون تقضى واستداد كما يرى
وبين زمان وانتهت ثمة انتهى^(١)
تحول عرضاً وهو فعل قد انبرى
وبعد حدوث فاللدوام قد اتينى
بمعناه يقضى أن هنا موطن خلا
فما كان من عذر لهم قيل ههنا
فليس تلاشى بل تطور فى مدى
إذا اجتمعت أو رثن ثلاثة القوى
وهاك نكات فيه لم تلفها فهـ^(٢)
يغالط فيها الناس بادئ ما بدا
ودكرت معنى بأشغالها الجمى

أنا الأحقر المدعو أنور شاه

من مضافات كشمير جزى الله من جزى

(١) ج ٤ ص ١٧١.

(٢) خلد.